الفصل الثالث

الهيمنة الأمريكية

أمريكا كقوى عظمى:

تعتبر أمريكا القوى العظمى الشاملة في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية، فطبيعة المجتمع الأمريكي بمعيار القوى الشاملة تجعلها تتربع على المنزلة الأولى في العالم في المجالين الاقتصادي والعسكري. لقد استطاعت أمريكا أن تحافظ على تفوقها العالمي بإرساء قواعد ومؤسسات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية لم تستطع قوة أخرى حتى الآن أن تنافسها، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى ثانية، وبالتالي احتلت أمريكا مكانها الأوحد في العالم. ولكن إلى متى؟ إن أمريكا قد تتعرض مستقبلا بعدم استطاعتها مجابهة التغيرات السريعة في أنماط الإنتاج العالمي دائمة التبدل، والأنماط الجديدة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتي تحاول بعض القوى الأخرى مجاراتها بل والتفوق عليها. فتشعب المصالح والالتزامات الأمريكية المتعددة وزيادتها في وقت واحد قد تجعل أمريكا غير قادرة عن الدفاع عن مكانتها التي احتلتها. فهذه المصالح والالتزامات تواجهها أمريكا في وقت واحد على مستوى العالم محاولة اللحاق بالتفوق النسبي في كل المجالات وفي وقت واحد، وهذا يصعب على أية قوة عظمى الحفاظ على هذه المكاسب دائما. وهذا يعني أن الامتداد التقدمي الحضاري الذي بلغته أمريكا لابد له من نهاية مستقبلا سواء شاءت أمريكا أم لا، لأن التاريخ برهن على ذلك بعدم استمرار الامتداد المفرط بدون نهاية، قد تكون بطيئة للغاية أو تستمر إذا ما كانت أمريكا قادرة على تغيير أنماط أيديولوجيتها المعتمدة على القوة التي لا تقهر.

في كتاب "لماذا يكره العالم أمريكا"[1] قام المؤلفان ضياء الدين سردار، وميريل وين ديفيز - بتحليل صورة أمريكا في أذهان من هم في الخارج، في مخيلة سكان العالم من غير الأمريكيين. وفي كتابهما "الحلم الأمريكي كابوس العالم"[2] فقاما بتسليط الضوء على تصور أمريكا لأمريكا. ليس الهدف من ذلك عزلة هادئة، فأمريكا أقرب وأكثر اندماجا بالحياة في كل مكان بما يجعل مثل تلك العزلة متعذرة. والاقتناع بأن أمريكا تفعل لنفسها ما تفعله لباقي العالم - بأن ما يحدث في أمريكا يجد له أصداء عبر أرجاء الأرض - هو الذي سعى إليه المؤلفان لكشف النقاب عنه وإلى جعله برنامجا للمناقشة. فمن وجهة نظرهما، أن تغيير شروط الحياة لغير الأمريكيين يرتب عليهم أن ينخرطوا في الخطاب الأمريكي. فمن غير الممكن رفض أمريكا، تجنبها أو إهمالها. فما من قضية سوى قضية التعايش مع أمريكا حيث يتعين الاهتداء إلى التعايش السلمي معها، حيث من غير الممكن حدوث تغيير أحادي الجانب، فإذا كان التغيير ضروريا، فلابد من التفاوض للاهتداء إلى طرق سليمة منقذة للأرواح في الواقع، لقد استهدف المؤلفان إلى فتح جبهة ثانية - خلف التسليم المضمر بالمواقف المتطرفة من جميع الجوانب لاشتباك حواري بناء.

سبق لوالت ويتمان أن سمع أمريكا وهي تغني بكل تنوعها، فيما كل فرد كان يتلو ما يخصه هو كفرد ولا أحد سواه، والعالم يرنو إلى أمريكا ليساعدها على سماعه وهو يغني بالطريقة ذاتها، بحثا عن الصوت، عن اللغة المناسبة لمناقشة كيف ولماذا أضحت الأغاني متنافرة وكيف نهتدي إلى حل مشكلات النشاز المتبادل. ومن وجهة نظر المؤلفين، فإن الانخراط البناء القائم على الإصغاء والحوار هو بالتحديد ما ظلت أمريكا تفتقد إليه على نحو كبير، وأن جزءا كبيرا من مسؤولية ذلك يقع على عاتق الرئيس السابق جورج دبليو بوش، حيث سياسته الخارجية قامت على أفكار صيغت من جانب مركز الأبحاث للمحافظين الجدد الكائن في واشنطن المعروف باسم مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC)، هذا المركز أسسه عام ١٩٩٧ نائب رئيس الجمهورية ديك

تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفلد ونائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز ورئيس مجلس تخطيط الدفاع رتشارد بيرل مع آخرين. وكانت خطة المركز المعلنة صراحة هي إقامة إمبراطورية أمريكية كوكبية وإخضاع جميع أمم العالم ودوله لمشيئتها، وتعود جذور المشروع إلى ما قبل ذلك التاريخ، إذ تمتد إلى ما تمخض عنه سقوط حائط برلين من عواقب. بادر ديك تشيني، الذي كان وزيرا للدفاع في ذلك الوقت إلى حشد الجماعة التي كانت برئاسة بول وولفوفيتز للتفكير بالسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة. جاءت إدارة كلينتون بعد ذلك وكان لابد للمشروع من أن يتعرض للتجميد. غير أن مجيء بوش آخر هو جورج دبليو إلى البيت الأبيض ما لبث أن أعاد المحافظين الجدد إلى الحلبة ليهتدوا إلى فرصتهم لدى قيام شبح الحادي عشر من سبتمبر بالتحليق "فوق أمريكا".

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي:

أقدم الرئيس بوش على إطلاق وثيقته المعروفة "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، حيث جاءت ترجمة إيديولوجيته للسياسات والخطط التي يدعو إلى مناصرتها مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC). والموقف الأيديولوجي للمشروع موصوف بوضوح في ورقة الخطة وهي بعنوان" إعادة بناء دفاعات أمريكا: إستراتيجية، قوات وموارد لقرن جديد"، وقد نشرت في سبتمبر عام ٢٠٠٠[٣]. يعلن المشروع أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم أي منافس عالمي ويتعين على إستراتيجية أمريكا الموسعة أن تستهدف الحفاظ على وضعها المتفوق وإطالة أمده إلى أبعد مدى ممكن في المستقبل. ومن شأن هذا أن يُلزم أمريكا بتحديث جيشها، بإدخال الأسلحة إلى الفضاء، بزيادة الإنفاق الدفاعي وبالتحكم بالمشاعات الدولية لفضاء المعرفة. ومهمات الجيش الأمريكي الجوهرية الأربع تلزمه بالدفاع عن الوطن الأمريكي، بخوض وكسب حروب مسارح رئيسية متعددة متزامنة كسبا حاسما، بأداء الواجبات

الأمنية الشُرطية المرتبطة لصياغة إطار البيئة الأمنية في أقاليم حساسة، وبتحويل القوات الأمريكية لتمكينها من استغلال الثروة في الشؤون العسكرية.

في مقدمة كتاب "الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة الديمقراطية"[٤]، وهذا الكتاب يعتبر من أهم الكتب التي استعرضت الهيمنة الأمريكية في العصر الحديث، استعرض برندهام أفضل الأمثلة المجسدة للهيمنة الأمريكية من الواقع التاريخي الحديث. ولعل أحد أفضل الأمثلة تجسيدا لهذا الواقع (طبقا لما عرضه برندهام) هو ذاك الوارد في الدليل القاطع الذي قدمه وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ٥ من فبراير عام ٢٠٠٣ كإثبات على وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق. لكن حتى عند تقديم هذه الوثيقة، كان متصفحو الإنترنت المهتمون بهذا الموضوع، من أنحاء العالم كافة، يعلمون أن الوثيقة المطروحة على جدول الأعمال مزيفة. فقد نسخها أحدهم عن بحث طالب، يعود إلى اثنتي عشرة سنة خلت، من دون أن يكلف نفسه عناء تصحيح الأخطاء المطبعية. حينذاك أقدم وزير الخارجية الألماني، جوشكا فيشر، وقد كان ناشطا سياسيا ومعارضا للحرب على فيتنام فيما مضى، على وصف هذا الدليل المزعوم بالمقنع، وقد تكررت الأحداث المماثلة التي تفتقر إلى الدليل القاطع لأكثر من مرة. ويستعرض برندهام السبب الأساسي الكامن وراء ذلك بالنظام الذي أتاح لبوش ومجموعته تسلم زمام السلطة وخنق المجتمع الأمريكي، وشن الحروب على بلدان أخرى، ويتساءل ما هو هذا النظام وكيف يعمل؟ ذكر برندهام في إجابته على ذلك، بأن المفكرين المحافظين قاموا بالعمل بدءا من الستينيات وبوتيرة متسارعة في السبعينيات، من أجل تشكيل إيديولوجية سياسية تتيح للمجموعات المحافظة المتنوعة أن تندمج تحت مظلة واحدة. أما الخدعة التي اعتمدها المفكرون للتوفيق بين الآراء المتضاربة للمحافظين الدينيين والاقتصاديين، فنصت على معاملة "السوق" كقوة إلهية تدعو، دوما، إلى

السلوك الأخلاقي. وقد سعوا إلى محو العبر المستخلصة من الأزمة الاقتصادية الكبرى من الذاكرة الجماعية. فباع المحافظون الدينيون والاقتصاديون معا عقارا كاذبا إلى الأمريكيين يعالج داء الأسواق الحرة غير المقيدة، ويمجد مقولة: "الطمع جيد"، وكانت النتيجة اضمحلال أخلاقيات العمل، ونجحت الحرب التي شنتها مجموعة بوش على العراق في إبعاد فضائح الشركات عن الصفحات الرئيسية. وعلى الجانب الآخر المعاكس، ومنذ الأزمة الاقتصادية الكبرى حتى منتصف السبعينيات، جرى إجماع واسع في معظم المجتمعات الغربية، وأمتد عبر النطاق السياسي الكامل تقريبا، ومفادة أن النمو الاقتصادي كان الهدف الأساسي، وأن الفائض من النمو ينبغي أن يوزع على الطبقة العاملة من السكان في شكل زيادات في الرواتب والضمان الاجتماعي، وعلى المالكين أيضا، ويستخدم لإصلاح الضرر البيئي الذي أحدثه النمو، ويمنح إلى الدول النامية، والإيمان الراسخ الدافع إلى اعتماد هذا الأسلوب يفيد بأن أمريكا لن تزدهر إلا إذا ازدهر الجميع. ذلك كان الإجماع الديمقراطي الاجتماعي، أو الكينيزي، ولا يمكن تنفيذه إلا إذا توافر شرطان أساسيان: اقتصاد مزدهر وبنية قوية متوازنة نسبيا.

ولكن في منتصف السبعينات، وقعت سلسلة من الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة، فأطاحت بهذا الإجماع. ومنها نهاية حرب فيتنام والأزمة الأولى للطاقة وارتفاع معدلات الفائدة، مما أدى إلى بداية أزمة الديون العالمية، وبداية البطالة في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وانسحاب الحكومة الأمريكية من نظام بريتون وودز لتحديد قيم العملات المتداولة والانتقال إلى أسعار الصرف الحر، وانسحاب الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية، ولاحقا من اليونسكو، وانبثاق مجموعة الدول السبعة، والانقلاب الذي حرضت عليه وكالة الاستخبارات المركزية في شيلي، ومقتل رئيسها سلفادور أليندي. ومع تبدل الأكثرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة نتيجة لإنهاء

الاستعمار، بدأت الولايات المتحدة، إلى جانب حلفائها الغربيين، بتفكيك الأمم المتحدة بانتظام، كما بدأت بتشكيل بنية قوية شاملة وموازية، لكن غير رسمية هي مجموعة الدول الصناعية السبع. وشهدت هذه المرحلة أيضا بداية انهيار الأنظمة الاشتراكية، جراء الديون الخارجية. واليوم تتحكم مجموعة الدول الثماني الأقوى صناعيا التي تقودها وتسيطر عليها الولايات المتحدة في مجلس الأمن "باستثناء الصين" وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلسي. والمنطق الذي يدعم ذلك هو الإرادة لتأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية بما يخدم مصلحة الغرب، على حساب تسارع عجلة الحرمان، ولاسيما بالنسبة للدول النامية(٥).

القرن العشرون هو القرن الأمريكي:

لأن كان القرن التاسع عشر قد وصف بأنه القرن البريطاني، فإن القرن العشرين كان بلا ريب "القرن الأمريكي"، ومن المحتمل أن يكون القرن الحادي والعشرين هو "القرن الأمريكي الجديد". غير أن "الإمبراطورية الأمريكية" و"القرن الأمريكي الجديد" مقولتان أصبحتا موضوع اختبار بعد أن اقتحمت الطائرات الانتحارية نيويورك وواشنطن في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، وعندما يقال : إن الإمبراطورية الأمريكية لا تغرب عنها الشمس، فهذا صحيح، بالرغم من ألسنة النيران وسحب الدخان والأتربة التي لفت نيويورك وواشنطن يوم ١١ من سبتمبر ٢٠٠١. فالولايات المتحدة هي القوى العسكرية العالمية الأولى بلا منازع، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي لها اليد الطولى على المستوى العالمي بأساطيل وقوات بحرية وقواعد جوية وقوات برية في كل جزء مهم إستراتيجيا في العالم. والولايات المتحدة لديها درع واقٍ من أنظمة الصواريخ في البر والبحر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو مهاجمة حلفائها. ومن الناحية الاقتصادية، فلا تضاهي أمة أخرى أمريكا في قدرتها الاقتصادية. فأمريكا هي أكبر مصدّر

زراعي في العالم، كما تمثل مكان الصدارة العالمية في الصادرات من التكنولوجيا العالية. ولقد كان التطور الأهم في أمريكا بنهاية القرن العشرين، هو تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد ما بعد الصناعي، تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والوسائط الإعلامية والترفيه، القلب المحرك له. وهذا التطور الاقتصادي (التحول إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي)، أدى إلى تطور مهم في مفهوم الهيمنة الأمريكية حيث لم تعد مجرد هيمنة عسكرية واقتصادية وإنما هيمنة ثقافية أيضا. فمن خلال هيمنة الاتصالات والمعلومات الأمريكية، امتد نفوذ الإمبراطورية الأمريكية إلى كل أرجاء العالم، لتصبح إمبراطورية لا تغرب عنها الشمس فعلا وليس بالمعنى الرمزي، ويرتبط بالهيمنة الأمريكية على فضاء الاتصالات والمعلومات "العالمي"، أن النموذج الأمريكي في طريقة العيش قد تغلغل في أوروبا وروسيا والصين والعالم الإسلامي، من "الجينز" إلى "الكوكاكولا" و"ماكدونالد" وأفلام "هولي وود" و"والت ديزني" إلى أغاني "البوب". وهكذا، فإن أمريكا تهيمن على العالم عسكريا واقتصاديا وثقافيا (الاتصالات ونموذج الحياة الأمريكية)، بدرجة لم تسبقها إليها إمبراطورية سابقة في التاريخ الإنساني[٦].

الوضع الإمبراطوري لأمريكا في القرن الحادي والعشرين:

إن الوضع الإمبراطوري الذي وصلت إليه الولايات المتحدة مع حلول القرن الحادي والعشرين قد ارتبط بجدل أيديولوجي حول ما إذا كان على أمريكا أن تمارس دورا عالميا إمبراطوريا، وحول كيفية ممارسة ذلك الدور إذا قبلت به، وفي هذا الصدد ظهر خطابان: الخطاب الليبرالي، والخطاب الجمهوري المحافظ.

ينطلق الخطاب الليبرالي من أن الإمبراطورية الأمريكية تختلف عن الإمبراطوريات السابقة في أنها إمبراطورية غير امبريالية. فهي الأولى بين الإمبراطوريات التاريخية التي لا تقوم على احتلال الأراضي وحكم شعوب

المستعمرات. فأمريكا لم تحتل بنما بل اكتفت بمحاكمة ديكتاتورها نورييجا، ولم تحتل هايتي بل قصدت فقط إعادة الحكم الديمقراطي هناك، ولم تحتل العراق بعد أن أخرجت قوات صدام حسين من الكويت، كما أن القوات والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج وحول العالم، قد وجدت إما بطلب أو بموافقة من الدول التي توجد بها تلك القوات والقواعد. والانفرادية في الخطاب المحافظ الأمريكي ليست الانعزالية فهي لا تعني الانعزال، وإنما تعني انفراد الولايات المتحدة بفعل ما تريده في العالم بغض النظر عما يريده الآخرون حتى لو كانوا حلفاء للولايات المتحدة وهذا ما حدث لدى انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الحد من حرارة الأرض (بروتوكول كيوتو)، ولدى تراجع الرئيس جورج بوش الابن عن التزام أمريكا التوقيع على اتفاقية محكمة الجرائم الدولية واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة البيولوجية واتفاقية نزع الألغام، واتفاقية ضبط وتنظيم تجارة الأسلحة الصغيرة، واتفاقية مكافحة غسيل الأموال وبرنامج تنظيم النسل التابع للأمم المتحدة. غير أن "الانفرادية" الأمريكية التي وصلت إلى الحكم مع إدراك جورج بوش الابن، قد أثارت الرفض والعداء تجاه أمريكا. فقد عارضت أوروبا مبادرة الدرع الصاروخي، وتحدت أوروبا الولايات المتحدة بالتوقيع على "بروتوكول كيوتو"، وفي الصين وروسيا والشرق الأوسط والعالم الإسلامي، تصاعدت حدة مشاعر العداء لأمريكا وهكذا، فإن أمريكا في "اللحظة الإمبراطورية" قد واجهت تحديا وعداءً من بقية العالم سواء صُورّت باعتبارها "إمبريالية ديمقراطية" أو عندما تبنت "الانفرادية"[٧]

استعرض روجيه جارودي[٨]، السياسة العامة المتبعة في أمريكا من حيث إنها تعبر عن سياسة كلا الحزبين الرسميين، حيث ذكر بأن هذه السياسة تعطي المثال الحقيقي، رغم إخفائه، على حكم الحزب الواحد، وهو حزب الأعمال والمال، وتقسيماته الداخلية فيما يسمى، وعبر جمل متضادة "جمهوريين" و"ديمقراطيين"،

أو عبر رمزيهما "الفيل" و"الحمار". ومن وجهة نظره، فإن كليهما بلا مشروع إنساني متميز، أو بمعنى آخر، بلا مشروع من أجل الجميع، حيث الهدف العام هو رفع معدلات الإنتاج في أمريكا والاستهلاك في كل الدول الأخرى، وهذا ظاهر بوضوح في الحملات الانتخابية. فاستهداف العالم لمصلحة الحاجات الاقتصادية الأمريكية قد بدأ في أمريكا اللاتينية، ومن الواجب معرفة عما إذا كان كل العالم سيتحول إلى بورتوريكو جديدة، بلا مشروع إنساني آخر سوى المشروع الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية والمتوج بالخضوع الكامل لرغباتها، والشواهد على ذلك تظهر في التحلل الاقتصادي والسياسي والثقافي العام حتى في أوروبا، في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا ودول أخرى، كل الموقعين على اتفاقية ماستريخت التي جعلت أوروبا "الدعامة الأوروبية للحلف الأطلنطي"، والتي تنفذ أغراض الولايات المتحدة من العراق إلى الصومال. كل شيء يخدم الجات (التي أعيد تسميتها بالمنظمة العالمية للتجارة WTO)، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي المؤسسات التي لا تفرض ـ كمثال ـ على العالم الثالث التبعية السياسية والفقر لدفع مديوناتها فقط، ولكن أيضا تفرض عليه قبول ـ وبلا أدنى معارضة ـ فرمانات الدولة الأكثر مديونية في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تاريخ الولايات المتحدة اتصف بظاهرتين أساسيتين: ذبح وإبادة الهنود الحمر للاستيلاء على أراضيهم، واستعباد الزنوج لاستخدامهم في المزارع والمناجم. وقد قامت الدول الأوروبية بوسائل مشابهة في اقتسام العالم: فاستولت إنجلترا على الهند وأفريقيا الشرقية والشرق الأوسط، واستولت فرنسا على غربي أفريقيا والهند الصينية ومن المغرب عبر الأطلنطي إلى كوبيك وجويانا ثم عبر الباسفيك إلى كالدونيا الجديدة، كما استولى القياصرة على سيبريا، واستولت بلجيكا على الكونغو، وهولندا على إندونيسيا. وبعد حربين عالميتين، لأجل توزيع جديد للعالم بين من كان يملك إمبراطورية ومن كان يطمع في

تكوينها، أعيد توزيع الأوراق. أوروبا المهمشة في عام ١٩٤٥، بدولها المنتصرة والمهزومة، فقدت الهيمنة أمام الولايات المتحدة التي كانت الحربان العالميتان مصدر فائدة لها، حتى أصبحت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سيدة العالم اقتصاديا، وعسكريا وسياسيا، خصوصا عقب تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٠. وطبقا لما ذكره روجيه جارودي، فإن النظام العالمي الجديد، كما يحلم به القادة الأمريكيون، هو تسمية بديلة للهيمنة الشاملة على العالم، وأن حق التدخل هو المصطلح البديل للاستعمار. فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت الأمم المتحدة مؤسسة لتسجيل الرغبات الأمريكية وتنفيذها، وليتحول دورها إلى غطاء ومبرر قانوني للمخططات الأمريكية، وأداة التنصل من الجرائم وإثبات البراءة للإدارة الأمريكية. وفي الوقت نفسه أديرت الآلات العسكرية الهائلة لكي تلعب أدوارا ومهام أخرى. وأصبحت أوروبا لا يمكنها أن تكون ندا بل تابعا لأمريكا، حيث أعلنت اتفاقية ماستريخت بوضوح تام كون أوروبا الركيزة المساندة في التحالف الأطلنطي[٩].

الرؤساء الأمريكان وبناء صرح الإمبراطورية الأمريكية:

إن دولة في وزن وحجم الولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها مضطرة إلى اتباع أساليب سياسية أجبرتها عليها طبيعة تكوينها وبالتالي تصبح الأيديولوجيا في إطار قوة عظمى واحدة من عناصر التأثير الأمريكي في العالم، ربما يأخذ شكل إمبراطورية في ممارسة السيطرة وضمان دوامها. فعدد من الرؤساء الأمريكان المتعاقبين أرسوا أسس صرح هذه الإمبراطورية[١٠]. ففرانكلن روزفلت له برنامج معروف باسم الصفقة الجديدة ـ New Deal ـ وذلك في مواجهة الكساد الكبير، وكان يرى اتباع الأسلوب الصارم العسكري في مواجهة مشكلات المجتمع الأمريكي إبان الحرب العالمية الثانية. وقع روزفلت على مشروع البحوث السرية التي أدت إلى مشروع مانهاتن والذي تبعه هاري ترومان الذي أجاز استخدام القنبلة الذرية على اليابان، وعمل ترومان على تبني

أسلوب الانتقال من الحرب العالمية إلى الحرب الباردة في مواجهة طويلة وقاسية ضد الاتحاد السوفيتي.

جاء أيزنهاور الذي اختار أسلوب الانقلاب من الداخل بالمخابرات وبالسلام، وكان هذا هو العهد الذهبي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وسياسة جون كيندي الذي قام بالحرب في خليج الخنازير ضد كوبا ١٩٦٣ وفتح باب التدخل الأمريكي في حرب فيتنام، ثم سياسة ليندون جونسون حيث واصل حرب فيتنام إلى النهاية ودوره في حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧ لصالح إسرائيل وضد العرب وأولهم مصر. يتبع ذلك سياسة ريتشارد نيكسون ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى ما حولها في لاوس وكمبوديا، ثم سياسة جيمي كارتر والذي بدأ حربا مسلحة ضد الاتحاد السوفيتي بالوساطة في أفغانستان، بعد كارتر جاء الرئيس رونالد ريجان وكانت حروبه سينمائية في بنما وعلى ساحة جزر أجرانادا. بعد ريجان جاء بوش الأب بحرب الخليج الأولى ثم جاء كلينتون بالسلاح على شكل موجات من قذائف الصواريخ الموجهة إلى بغداد والخرطوم. ثم جاء الدور على بوش الابن بصخب السلام وحشد القوات والتهديد بالحرب ثم غزو العراق والإطاحة بصدام حسين. والآن جاء العهد الجديد لباراك أوباما بوعوده السلمية ومحبته لجميع الشعوب والديانات، والتاريخ هو الذي سيقرر مدى جدية وصدق نواياه أم هي خدع، وسياسات مزدوجة؟ وسير الأحداث سوف يوضح لنا ذلك بناء على واقع سياساته الفعلية مع الأخذ في الاعتبار دور اللوبي الصهيوني في عرقلة جهوده وأيضا تحجيم الكونجرس الأمريكي له من تأثير النفوذ الصهيوني، ولكن، فإن فترة رئاسته الثانية ـ إذا ما تم انتخابه ـ ستكون شاهدًا على سياسته تجاه العالم.

جورج بوش ومذهب الهجوم الوقائي:

كان اعتلاء جورج بوش الابن الرئاسة الأمريكية نوعا من خرق الدستور الأمريكي، نظرا إلى أنه كان المرشح الخاسر في التصويت الشعبي وبالتالي الانتخابي في فلوريدا. وفي نهاية الخديعة يمكن القول أن بوش لم ينتخب ولكن تم تعيينه في المحكمة العليا بفضل الصوت المتردد للقاضي كينيدي الذي حسم الأمر سياسيا. وحقيقة الأمر أن عهد حكم بوش يعتبر كابوسا على العالم، حيث أبطلت إدارة بوش العمل بالقانون الدولي، فشنت حربا غير قانونية تحظرها معاهدات دولية وميثاق الأمم المتحدة. كذلك عملت إدارة بوش على إضعاف آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها، تلك الإجراءات التي وضعتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على السلام. وكان مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي كان قد بدأ ممارسة ضغوطاته على واشنطن من أجل تطبيق خطته المعروفة بالسلام الأمريكي عام ١٩٩٢، ١٩٩٧، ٢٠٠٠ قد أصدر تقريرا في سبتمبر ٢٠٠٠ بعنوان "إعادة بناء جبهات أمريكا الدفاعية: الإستراتيجية، والقوى والموارد من أجل قرن جديد". ويدعو بيان المبادئ الخاص بالتقرير إلى زيادة هائلة في القوة العسكرية وإلى الهيمنة العسكرية الأمريكية على أوراسيا والتحرك العسكري الإجهاض ضد الدول التي يشتبه بتطويرها أسلحة للدمار الشامل. وقد تحولت قواعد مشروع القرن الأمريكي الجديد إلى سياسة أمريكية رسمية زاولتها إدارة بوش. فقد بررت حكومة بوش اجتياح أفغانستان على أساس أن التنظيم الإرهابي الذي دبر الاعتداءات على الولايات المتحدة يوم ١١ من سبتمبر يتمتع بحماية طالبان. كذلك دافعت الحكومة عن اجتياحها للعراق بناء على ادعاء أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ويتصل حزب البعث بارتباطات مع القاعدة، تم الإعلان عن المبدأ الأساسي للتدخل في تقرير صادر عن البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢ بعنوان إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. توضح هذه الوثيقة

سياسة الهجوم الوقائي إلى مبدأ الدفاع عن النفس. وتنطلق سياسة الهجوم الوقائي هذه من موقف أمريكا الدفاعي في الماضي، فلطالما كان الخطر الوشيك والمحدق بالأمن القومي تاريخيا يولد الحق في الدفاع عن النفس. اتصفت سياسة بوش الداخلية على زيادة الإنفاق العسكري الضخم وخفض الضرائب على رجال الأعمال وبالتالي زيادة عجز الموازنة مع تزايد الواردات بدرجة كبيرة الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات مع تزايد حجم الدين المحلي. وفي أواخر عهد بوش اندلعت فقاعة مشكلة التمويل العقاري نظرا لسوء الإدارة المصرفية والمالية واهتزت بورصة الأوراق المالية ، وأدت بالتالي إلى ظهور أزمة مالية ثم اقتصادية انتشرت على جميع ربوع دول العالم.

ويمكن القول بأن عهد بوش كان عهد وباء على أمريكا وعلى العالم بأسره خاصة منطقة الشرق الأوسط وتأثرت أوروبا وباقي أنحاء العالم بسوء إداراته التي كان يتحكم فيها أسلوبه المتغطرس المبنى على "من ليس معنا فهو ضدنا" وأصبح تغيير النظام هو العقيدة الأساسية في سياسة بوش الخارجية، مع ظهور مذهب عدائي مبرر للتدخل. ويحتوي هذا المذهب على ثلاثة مبادئ أساسية حددها مشروع القرن الأمريكي الجديد:

١ـ تطور الولايات المتحدة قدرتها على شن الهجمات بأسلوب وقائي على أي دولة تعتبر أنها تشكل خطرا عليها. فقد قال بوش في خطاب حالة الاتحاد عام ٢٠٠٢، بأنه "كما ينظر أعداء أمريكا إلى العالم بأسره كساحة قتال، كذلك يجب أن تفعل الولايات المتحدة".

٢ـ تسعى الولايات المتحدة لتغيير النظام، فيجب تكريس الجهود نحو بناء الأمة. والدول التي تستهدفها الولايات المتحدة للتدخل في شؤونها هي الدول الخارجة على القانون وحلفاؤها الإرهابيون الذين يتسلحون لتهديد السلام في العالم.

٣ ـ تعزز الولايات المتحدة المبادئ الديمقراطية الليبرالية حول العالم. ففي مذكرة إلى قادة الرأي صدرت في ٣٠ من يناير ٢٠٠٣، "لما كانت الولايات المتحدة تسعى نحو هدف كبير في العالم، فقد رأي بوش في الحرب فرصة لنشر المبادئ السياسية الأمريكية، ولاسيما في العالم الإسلامي".

إن مذهب الهجوم الوقائي الذي اتبعه بوش في إدارة السياسة الخارجية عبر الوسائل العسكرية هو الأسلوب لتحويل أي دولة تعرقل المصلحة القومية الأمريكية ـ طبقا لأسلوب بوش ـ إلى عدو لدود. وحيث إن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، فقد صار بوش يشعر بالمزيد من الثقة لاستعمال الوسيلة العسكرية لإدارة الشؤون الخارجية. لقد استخدمت الاعتداءات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاجون في ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ كحجة لاتخاذ إجراءات وحشية من أجل ممارسة القمع داخليا. ومن هذه الإجراءات تشكيل وزارة للأمن الداخلي على مستوى مجلس الوزراء، وإصدار القانون الوطني. كما أصبح اعتداء ١١ من سبتمبر سببا لعدة تحركات أخرى في الولايات المتحدة، مع الزيادات الهائلة في الإنفاق العسكري، إلى اتفاقية التجارة التي تخضع لامتياز المسار السريع لصالح الرئيس بوش. وبالتالي فإن ١١ من سبتمبر خدم بوش كحجة لحرب لا نهاية لها ضد العالم، بما فيها الهجمات الوقائية ضد الدول الضعيفة لكن الغنية بمواردها[١١].

يشترك كل من كلينتون وبوش في الالتزام المشترك نحو دعم التفوق الأمريكي في العالم لإخضاعه للقوة العسكرية والسياسية والمالية لواشنطن ونيويورك. ولكن الاختلاف بين الاثنين في أسلوب التطبيق. فأتباع بوش من المحافظين الجدد تصر على أن هناك حاجة لشن الحروب وبسط الهيمنة لتحقيق الطموحات العالمية، بينما أتباع كلينتون كانوا يعتمدون على قوى السوق التي شكلتها الليبرالية الجديدة لتنفيذ هذه الهيمنة. كذلك فإن بوش نهج في تطبيق النظام العالمي قائمًا على تحويل الاهتمامات الحيوية من أوروبا إلى الشرق الأوسط

ثم إلى جنوب شرق آسيا، بينما كان كلينتون يعمل على الحفاظ على حلفاء الأطلنطي والارتباط الآسيوي الذي ساد في فترة الحرب الباردة والذي كان يعمل على تقويته من أجل التعاون تحت القيادة الأمريكية وفي تعزيز العولمة الاقتصادية، وقد سعى كل منها إلى تحقيق الشرعية من خلال تأييد الديمقراطية، ولكن فإن نهج بوش ومن المحافظين الجدد ربطوا برنامجهم الخاص بإرساء الديمقراطية بالتدخل العسكري وتغير أنظمة الحكم في الدول المعادية المستهدفة ذات الأهمية الجغرافية السياسية، بينما كان أتباع كلينتون يفضلون اللجوء إلى الدبلوماسية الإنسانية وتعدد الأطراف القوية على هامش السياسة الدولية. وكان إصرار بوش على الحقوق القاصرة على أمريكا فيما يتعلق بإعلان الحرب من طرف واحد وما يتبع ذلك من الإعفاء من المعايير الناشئة للمساءلة القانونية. بينما عملت إدارة كلينتون على إرساء نظام قانوني عالمي يعامل فيه الأنداد على قدم المساواة، في الوقت الذي كانت تستكشف فيه في الخفاء الوسائل التي تحقق لها الاستثنائية. ولعل المثال الحي لذلك هو ما عبرت به مادلين أولبرايت عن أمريكا قائلة إنها "البلد الذي لا غنى عنه".

القوى العظمى الأمريكية والنظام العالمي:

كانت رؤية الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن في الإصلاح تعتبر ثورية، فكانت السياسة والنظام العالمي لها طابع الأيديولوجية والمثالية، وكلاهما لا نستطيع أن نفهمهم أو نقوم بشرحهم بدون الرجوع إلى القوة العظمى الأمريكية والتفافها حول العالم. ويعتمد ذلك في الأساس على القدرات الهائلة الأمريكية في السلاح والاقتصاد والفن الإنتاجي التكنولوجي المتقدم للغاية والذي مهد الطريق للقوى الأمريكية وللإدارة الأمريكية أن تقوم بفرض سيطرتها بمفردها صابغة الشرعية الدولية عليها سواء برضاء الآخر أو بعدم رضاه وبالقوة في بعض الأحيان، بهدف الوصول إلى أهدافها بالعالم الذي تريده وليس الذي يريده العالم. ومرارا كان الرئيس الأمريكي بوش يؤكد أن القوة

الأمريكية خلقت لتحدد معالم العالم الذي تريده أمريكا وأن الوقت في صالحها لذلك وأن لها الأحقية في الوصول بالعالم إلى هذا المنتهى، وحددت الإدارة الأمريكية لبوش في هذا السياق ثلاثة عوامل والتي تساعد على الوصول لهذا الهدف في وضع شكل العالم والنظام العالمي برمته. فأولا، فإن أمريكا قادت التحالف للدول الاقتصادية الحرة وشعوبها بنجاح كبير، فعلى مسار قرن من الزمان، فإن أمريكا استطاعت هزيمة جميع المنافسين لها في الهيمنة على العالم ـ الفاشية والنازية وأخيرا الشيوعية.

وثانيا، فإن الإدارة الأمريكية تقوم بمد العديد من الدول والشعوب بالسلع اللازمة لهم، ويعتقد بوش أن الإدارة تمدهم بالموارد اللازمة لضمان سلامة العالم ورفع مستويات النمو بجانب قناعتها بالأسس الإنسانية في نشر النظام الديمقراطي للشعوب مدعما بالقوة الأمريكية بهدف ضمان الحرية وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان. وثالثا، وفي إطار التحالف نحو سيادة اقتصاديات الأسواق الحرة، فإن الإدارة الأمريكية في عهد بوش ومبدأه الذي اعتبره فوق الجميع، فإن تطبيق القوة الفريدة في تقييم نظم الشعوب بهدف فرض نظم حرية الأسواق سوف يكون لها الوقع المطلوب للوصول إلى الغايات المنشودة.

وفي اعتقاد الإدارة الأمريكية في عهد بوش، فإن الأمم المتحدة وأعضاءها ـ بما فيهم الأربع أعضاء الذين يتمتعون بالفيتو في مجلس الأمن، يجب عليهم الخيار بين مفهوم واشنطن في دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلام في العالم، أو إعطاء هذا الدور للإدارة الأمريكية بواشنطن إذا ما أخفقت الأمم المتحدة ـ ممثلة بمجلس الأمن ـ في ذلك، وبالتالي تطبيق مبدأ "إما أخذه كله أو تركه" "take it-or-leave-it" وكان هذا هو الخيار الذي اتبعته الإدارة الأمريكية خلال مناقشة ومفاوضات الأمم المتحدة حول التفتيش على القواعد العسكرية في العراق ونظم الأسلحة بها، ومعاينة أسلحة الدمار الشامل لديها، ثم قرار الرئيس بوش منفردا بغزو العراق بالرغم من عدم موافقة مجلس الأمن

على ذلك إلا بعد الانتهاء من عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل بها. كذلك فإن مبدأ بوش لا يتطلب رفض سياسات المنظمات الدولية إذا ما جاءت سياستها متطابقة مع أولويات الإدارة الأمريكية، وغالبا لم تكن سياسات هذه المنظمات تتعارض مع السياسة الأمريكية في أغلب الأحيان ذات الأهمية الجوهرية.

كذلك فإن الهيمنة الأمريكية انطبقت هي الأخرى مثل المنظمات الدولية على دول الاتحاد الأوروبي، إلا في قضايا تخص الاقتصاديات والتحالفات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها، ويرجع ذلك في الأساس إلى تشتت عدد سبع وعشرين دولة أوروبية في سياستها وأنظمتها المختلفة والدور القوي للبرلمانات لكل منها، ناهيك عن البرلمان الأوروبي الذي لا يشكل عبئا على النظام العالمي أو التعارض الفعال مع الهيمنة الأمريكية[١٢].

قدرة الموارد الأمريكية مع ضخامة الأعباء المالية:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة خلقت لنفسها وضعا وصفته بأنه القوى العظمى الوحيدة في العالم وحاولت كذلك أن تخلق لنفسها دور عالمي ليترجم ذلك، وبالتالي فإن المحافظين الجدد في أمريكا ومشروعهم المسمى بالقرن الأمريكي الجديد ـ The New American Century ـ والذي أنشأ في عام ١٩٩٧ بواسطة مجموعة من كبار هؤلاء المحافظين من بينهم ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، بول وولفوفيتز، تبنوا مبادئ والتي أدت إلى صياغة العهد الجديد ـ New Doctrine ـ والذي ساعد على التحضير لدخول بوش الابن البيت الأبيض لترجمة هذه المبادئ في أسلوب عمل الإدارة الأمريكية في عهده. وكتب أحد المحافظين الجدد ذو النفوذ الكبير ـ شالز كرازمر Charles Krauthmmer ـ في عام ٢٠٠٤، ليقول ويذكر العالم أنه في ٢٦ من ديسمبر من عام ١٩٩١ فإن الاتحاد السوفيتي قد مات وأن شيئا جديدا تمت ولادته، هذا الجديد هو عالم يتحكم فيه قوة عظمى وحيدة غير عرضة لأية

منافسة تنتشر عبر العالم، وهذا تطور هائل في التاريخ لم يحدث ولم ير منذ سقوط روما. إن هذا القرن الجديد والذي ظهر للوجود ليعطي أمريكا قوة أخرى، فإن المحافظين الجدد أرادوا أن يذكروا العالم بما حدث للاتحاد السوفيتي والقوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة بديلا عن التوافق الدولي والذي تم الاستغناء عنه من قبل الإدارة الجديدة لبوش الابن، واعتمد ذلك على تملك الولايات المتحدة ترسانة عسكرية هائلة تفوق باقي الدول تستطيع القضاء على منافسيها، وأن الولايات المتحدة تقوم بالعمل على مصالحها الذاتية بدلا من تحجيمها مع الحلفاء Allies والاتفاقيات الدولية وتجدر الإشارة إلى أنه بعد فترة الحرب الباردة ، فإن الإنفاق العسكري للولايات المتحدة كان ضخما ويعادل تقريبا في ضخامته باقي دول العالم، والتاريخ لم ير مثل هذا الوضع من الإخلال التوازني بين دوله وباقي دول العالم. وأصبحت السياسة الخارجية للرئيس بوش الابن تحدث نقلة كبيرة ومهمة مقارنة بالرؤساء السابقين، حيث الحرب على الإرهاب أصبحت في عهد بوش هي أمر حتمي، الأمر الذي أدى بدول أوروبا الغربية أن تبتعد نسبيا عن مناصرتها لهذا المبدأ باستثناء المملكة المتحدة، وقد تطور الأمر إلى أن وصلت إلى حد غزو العراق. وجدت أمريكا نفسها في العراق بقليل من الدعم العالمي الأمر الذي لم يحدث من قبل منذ عام ١٩٤٥. وأصبح مد السيطرة على العراق له آثار محدودة، وعليه فإن إدارة بوش قد عظمت من القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمر الذي أدى إلى نتائج عكس ما كان يرجى في تطبيق هذه السياسة، فبدلا من تحسين وضع صورة الولايات المتحدة أمام العالم، فإن سياسة بوش الخارجية قد أصابها الضعف بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن موقف المحافظين الجدد قد أدى إلى كارثة في قراءة التاريخ.

إن القوة السياسية والقوة العسكرية تقع على القوى الاقتصادية، فكما أوضح بول كيندي في كتابه "نشوء وسقوط القوى العظمى" فإن قدرة الدول لممارسة دورها القيادي العالمي والمحافظة عليه يعتمد في الأساس على طاقاتها الإنتاجية.

فمركز القوى العظمى الأمريكية في الوقت الراهن هي نتاج سرعة النمو الاقتصادي ما بين عامي ١٨٧٠ و١٩٥٠، وأنه خلال النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت أمريكا أكبر اقتصاد عالمي.

لقد فشل بوش والإدارة الأمريكية في قراءتها للتاريخ والعودة للوراء إلى نشوء وذبول الإمبراطورية البريطانية، فقد صمم بوش على قيادته للعالم كقوى عظمى فريدة تخضع له جميع الدول طبقا لرغبات الإدارة الأمريكية هذا في الوقت الذي بدأت فيه السلطة الأمريكية في الانخفاض. فالأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ جعلت عددًا كبيرًا من المحللين الأمريكان يحذر بأن الولايات المتحدة بعد كل ما جنته من ازدهار ربما ينعكس الوضع بها إلى انخفاض نتيجة للنفقات الباهظة العسكرية التي ورطت اقتصادها فيه. فقد قدر أن إجمالي الميزانية والتكلفة الاقتصادية لأمريكا في حربها ضد العراق وصل إلى حد ما يقارب ٣ تريليونات دولار، على الرغم من صعوبة الأوضاع العسكرية وهروب العديد من الجنود الأمريكان لعدم قناعتهم بهذه الحرب، وعليه فأمريكا تعي جيدا بأن حرب أخرى مثيلة على إيران أو كوريا الشمالية سوف تتطلب أعباء مالية باهظة للغاية بجانب الأعباء التي تحملتها في العراق، وبالتالي فهي على قناعة من أن لا حاجة لها بذلك ، والاثنان - إيران وكوريا الشمالية مع العراق - يمثلون محور الشر طبقا لتعريف بوش "Axis of Evil"، وعليه فإن الولايات المتحدة بدأت بالفعل في مواجهة المشاكل الكلاسيكية في التوسع المفرط الإمبريالي. ومن جانب آخر فإن أمريكا قد قلصت دورها في أن تكون المصدر الرئيسي للسلع المصنعة على نطاق واسع تاركة ذلك لشرق آسيا، وبالتالي فأمريكا تعيش بأكثر من الوسائل المتاحة لديها، فالحكومة تنفق أكثر مما تدخر وكذلك الحال مع القطاع العائلي، فمنذ عام ١٩٨٢، وباستثناء عامٍ واحد، فإن أمريكا تقوم بشراء بدرجة أكبر من الدول الأجنبية مقارنة بمبيعاتها لهم مع نتيجة حتمية تمثلت في تراكم العجز في ميزان العمليات الجارية وتراكم الديون. لقد حذرت وكالة

مودي "Moody Agency" في عام ٢٠٠٨، بأن الولايات المتحدة تواجه في خلال عقد من الزمن ضياع مركزها على المستوى "Triple A" في الترتيب والذي كانت قد احتلته الحكومة الأمريكية في عام ١٩١٧، إلا إذا قامت الحكومة باتخاذ خطوات حاسمة للحد من تفاقم الإنفاق الحكومي، وقد كان ذلك التحذير قبل عام ٢٠٠٨ ، الذي واجهت فيه الحكومة هذا العجز الضخم، ومع تزايد الضرائب وظهور فقاعة في القطاع المالي، فإن أمريكا ستواجه بزيادة كبيرة في الدين القومي. وليس معنى ذلك أن الحكومة الأمريكية ستعمل على تخفيض الإنفاق العسكري في الأجل القصير لمعالجة الوضع المالي، فأمريكا لا تستطيع أن تستغني عن مركزها المتفوق العسكري الذي وصلت إليه. وعليه فأمريكا كقوة إمبريالية، فهذا باهظ النفقات للغاية، وبالنظرة المستقبلية المتعمقة ومع انخفاض المركز النسبي للقوى الاقتصادية الأمريكية، فإن أمريكا لن تستطيع أن تحافظ على ارتباطاتها العسكرية وتفوقها فيه والذي تتمتع به حاليا[١٣].